برنامج تمويل التجارة العربية

التقرير السنوي 2010

برنامج تمويل التجارة العربية

التقرير السنوي 2010

مقر البرنامج

مبنى صندوق النقد العربي

الطابق السابع – شارع الكورنيش – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

صندوق بريد: (26799) – أبوظبي – الهاتف: 6316999 (9712) - الفاكس: 6316299/ 6316793 (9712)

موقع الإنترنت: www.atfp.org.ae

المحتويات

- تقديم 1
- مجلس الإدارة 3
- التعريف بالبرنامج 5
- تطورات التجارة العربية 7
- عمليات التمويل 12
- نشاط البرنامج في مجال الخدمات التجارية الأخرى 16
- تقرير مدققي الحسابات والبيانات المالية المدققة 20
- المساهمون 36
- الوكالات الوطنية 37

تقديـــــم

بدأت معالم التعافي تظهر إلى حد ما في الأداء الاقتصادي على الصعيد العالمي في عام 2010، بعد أن عانت معظم الدول من تداعيات الأزمة المالية العالمية في عام 2009. وتشير التقديرات الأولية إلى تفاوت معدلات النمو المسجلة في عام 2010 بين مجموعات الدول المختلفة، إذ من المتوقع أن تحقق مجموعة الدول النامية معدل نمو حقيقي يتجاوز بأكثر من ضعف النمو الذي سجلته مجموعة الدول مرتفعة الدخل. غير أن تداعيات الأزمة المالية العالمية ما زالت تتمثل في استمرار تباطؤ النمو في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، خصوصاً في اقتصادات الدول ذات الدخل المرتفع، كما أنها لازالت تتمثل في أزمات المديونية والعجز الكلي في الموازنات العامة في عدة دول صناعية متقدمة ومتحولة ونامية، هذا بالإضافة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تصل بعد إلى مستوياتها التي كانت سائدة قبيل الأزمة.

وعلى صعيد المنطقة العربية، فعلى الرغم من عدم تأثرها بالتداعيات المباشرة للأزمة المالية في قطاعاتها المالية والمصرفية بشكلٍ كبير إلاّ أنها تأثرت جراء انخفاض الطلب العالمي على صادراتها وعلى وجه الخصوص النفطية منها، وتراجع تحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي والتدفقات المالية. هذا وقد بدأ التعافي يعم معظم الاقتصادات العربية في عام 2010 بعد التحسن في العناصر الرئيسية في تلك الاقتصادات ومنها تحويلات العاملين في الخارج والتجارة الخارجية، فضلاً عن بدء عودة النشاط إلى الجهاز المصرفي مع تخفيف التشدد في منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.

أما بالنسبة لأداء برنامج تمويل التجارة العربية خلال العام 2010، فقد بلغ رصيد السحوبات على خطوط الائتمان 533 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2010 مقارنة مع 512 مليون دولار أمريكي كما في نهاية عام 2009. هذا وقد وصل حجم التمويل التراكمي الذي وفره برنامج تمويل التجارة العربية منذ بداية عمله حتى نهاية عام 2010 حوالي 7.7 مليار دولار أمريكي. وعلى صعيد آخر، وتمشياً مع سياسة البرنامج في تحقيق مزيد من الانتشار الجغرافي من خلال الوكالات الوطنية، فقد تم تعيين سبعة وكالات وطنية جديدة خلال عام 2010 ليصل عدد الوكالات الوطنية للبرنامج إلى 199 وكالة في تسعة عشر دولة عربية وخمس دول أجنبية.

وعلى صعيد نشاط البرنامج في مجال الخدمات التجارية الأخرى، فقد استمر البرنامج في تنظيم ندوات تعريفية بخدماته المتاحة في عدد من الدول العربية إضافة إلى قيامه بتنظيم لقاءات المصدرين والمستوردين. وفي هذا الصدد، قام البرنامج بعقد لقاء للمصدرين والمستوردين العاملين في مجال المواد الغذائية في بيروت عام 2010 وهو اللقاء السابع عشر في سلسلة لقاءات المصدرين والمستوردين التي ينظمها البرنامج منذ بداية نشاطه في هذا المجال عام 1998 وذلك بهدف فتح أسواق جديدة وخلق فرص تجارية للشركات والمؤسسات العربية في العديد من الأسواق. كما استمر البرنامج في تطوير وتحديث قواعد بيانات شبكة معلومات التجارة العربية المتاحة من خلال موقعه على شبكة الإنترنت والذي يشهد تزايداً في الإقبال عليه من خلال عدد الزيارات التي شهدها الموقع من المستطلعين.

على صعيد الأداء المالي للبرنامج، توضح البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، أن البرنامج قد استمر في تحقيق نتائج مالية ايجابية وأن انخفاض أسعار الفائدة على الدولار قد أدت إلى انخفاض إيرادات البرنامج التي بلغ إجماليها بنهاية العام الماضي 2010 حوالي 14 مليون دولار أمريكي . ويعود الانخفاض في إجمالي الدخل لهذا العام مقارنة بمبلغ 15.6 مليون دولار أمريكي إجمالي الدخل المحقق خلال العام 2009، إلى أنه على الرغم من الارتفاع في متوسط الحجم السنوي في نشاط عمليات التمويل، نشاط البرنامج الأساسي، بحوالي 94 مليون دولار أمريكي مقارنة مع العام السابق، إلا أن استمرار أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي في أدنى مستوياتها حيث بلغ متوسط سعر الليبور خلال العام 2010 على الدولار الأمريكي لفترة ستة أشهر حوالي 52 نقطة أساس مقارنة مع 112 نقطة أساس للعام السابق، كان لذلك الأثر في انخفاض الإيرادات المحققة من نشاط البرنامج الأساسي في عمليات التمويل.

وعلى صعيد النفقات، فقد انخفضت المصاريف الإدارية خلال العام 2010 حيث بلغ إجمالي النفقات 3.4 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 3.5 مليون دولار أمريكي للعام 2009، كما وقد بلغ صافي الدخل المحقق 10.49 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع صافي الدخل المحقق خلال العام السابق والبالغ 12.08 مليون دولار أمريكي ويعود هذا الانخفاض في صافي الدخل إلى التدني في إجمالي الدخل المحقق لهذا العام للأسباب التي سبق ذكرها.

هذا وقد بلغت حقوق المساهمين حوالي 794 مليون دولار أمريكي كما في نهاية العام 2010، مقارنة مع 781 مليون دولار أمريكي تمثل إجمالي حقوق المساهمين كما في بداية العام 2010، إذ إلى جانب صافي الدخل المحقق، فقد تم إعادة إصدار عدد 100 سهم لمساهم جديد بقيمة إجمالية وقدرها 799 ألف دولار أمريكي تمثل القيمة الدفترية لهذه الأسهم كما في تاريخ إعادة الإصدار في 30 سبتمبر 2010، كما وقد ساهم التحسن في القيمة السوقية للاستثمارات المتاحة للبيع بحوالي مبلغ 6.2 مليون دولار أمريكي إلى الارتفاع في إجمالي حقوق المساهمين. ومن ناحية أخرى، فقد تم بموجب قرار الجمعية العمومية رقم (2010/3) الصادر في الاجتماع الحادي والعشرون بتاريخ 1 ابريل 2010، توزيع أرباح نقدية، بلغت 4.92 مليون دولار أمريكي تقريباً وذلك على أساس 50 دولار أمريكي للسهم الواحد، تم دفعها في 30 يونيو 2010 للمساهمين المقيدين في السجلات كما في 31 ديسمبر 2009.

هذا ويتطلع البرنامج خلال العام 2011 إلى استمرار نشاط التمويل بوتيرة متنامية، وتوسيع استفادة الدول العربية من تسهيلات البرنامج وخدماته من خلال حملات التسويق والترويج للبرنامج، كما ونتطلع إلى تحسن الأوضاع والظروف الاقتصادية العالمية لتنعكس بدورها نمواً في معدلات قطاع التجارة العالمية والعربية.

والله ولي التوفيق،،،

د. جاسم المناعي
الرئيس التنفيذي رئيس مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

الدكتور جاسم المناعي

الرئيس التنفيذي رئيس مجلس الإدارة

الأعضاء

الدكتور / عبد الرحمن الحميدي
نائب المحافظ
مؤسسة النقد العربي السعودي
المملكة العربية السعودية
ممثلاً لمساهمة صندوق النقد العربي

السيد / عبد الحق بجاوي
المدير العام للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية
وزارة المالية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ممثلاً لمساهمة صندوق النقد العربي

السيد / حسين محمد السادة
مساعد مدير إدارة الحسابات العامة
وزارة المالية
دولة قطر
ممثلاً لمساهمة صندوق النقد العربي

السيد / سام محمد
رئيس وحدة إدارة الأوراق المالية الحكومية
وزارة المالية
الجمهورية العربية السورية
ممثلاً لمساهمة صندوق النقد العربي

السيد / أحمد عثمان
مدير الدائرة الفنية
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
دولة الكويت
ممثلاً لمساهمة المؤسسات العربية المشتركة المساهمة في البرنامج

السيد / عبد الحميد الزقلعي
مستشار اقتصادي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
دولة الكويت
ممثلاً لمساهمة المؤسسات العربية المشتركة المساهمة في البرنامج

السيد / إبراهيم يحيى النهاري
وكيل المحافظ للعمليات المصرفية الخارجية
البنك المركزي اليمني
الجمهورية اليمنية
ممثلاً لمساهمة المصارف المركزية العربية المساهمة في البرنامج

السيد / عمرو العشماوي
نائب رئيس أول - رئيس دائرة التمويل التجاري
المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب)
مملكة البحرين
ممثلاً لمساهمة المصارف التجارية العربية المساهمة في البرنامج

الدكتور جاسم المناعي
الرئيس التنفيذي رئيس مجلس الإدارة

الدكتور عبد الرحمن الحميدي

السيد عبد الحق بجاوي

السيد حسين محمد السادة

السيد سام محمد

السيد أحمد عثمان

السيد عبد الحميد الزقلعي

السيد إبراهيم يحي النهاري

السيد عمرو العشماوي

التعريف بالبرنامج

الأهداف والوسائل

يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربي. ولتحقيق ذلك يعمل البرنامج على توفير التمويل اللازم لأنشطة التجارة العربية بتكلفة وشروط ميسرة من خلال أدوات وآليات متنوعة تشمل، إلى جانب خطوط الائتمان التي يقدمها إلى وكالاته الوطنية، مشاركة الوكالات الوطنية في عمليات التمويل المباشر، إعادة خصم مستندات التصدير والتمويل وفق الشريعة الإسلامية. ويسعى البرنامج كذلك إلى توفير المعلومات للمصدرين والمستوردين في الدول العربية حول أنشطة التجارة العربية والمتعاملين فيها والإمكانات المتوفرة في الأسواق وفرص تطويرها والاستفادة منها. إضافة إلى الترويج للتبادل التجاري في السلع العربية من خلال عقد لقاءات للمصدرين والمستوردين للمنتجات العربية. كما يحرص البرنامج على التعاون والتنسيق مع مؤسسات التمويل والضمان الإقليمية والمحلية لتوفير الغطاء التأميني اللازم للمبادلات التجارية في السلع العربية.

الوضع القانوني

برنامج تمويل التجارة العربية مؤسسة مالية عربية مشتركة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، ولها كافة الحقوق ومنها على الأخص حقوق التملك والتعاقد والتقاضي وقبول الودائع والاقتراض وإدارة الأموال.

ويتمتع البرنامج بمزايا وحصانات منحتها له دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة المقر، بموجب بروتوكول المزايا والحصانات الصادر بالمرسوم الاتحادي رقم (3) لسنة 1990.

الموارد

تتكون موارد البرنامج من رأس المال والاحتياطيات. ويجيز النظام الأساسي للبرنامج الحصول على موارد إضافية، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، عن طريق ودائع المؤسسات المالية أو الاقتراض من الأسواق المالية أو أية موارد أخرى توافق عليها الجمعية العمومية.

المساهمون

يصنف المساهمون في البرنامج إلى ثلاث فئات، هي: الفئة (أ) وتشمل صندوق النقد العربي، ومؤسسات التمويل العربية المشتركة، والمؤسسات المالية والمصرفية العربية الحكومية. الفئة (ب) وتشمل المؤسسات المالية والمصرفية غير الحكومية في الدول العربية. الفئة (ج) وتضم المؤسسات المالية والمصرفية الدولية والعربية الأجنبية المشتركة.

رأس المال

يبلغ رأسمال البرنامج المصرح به والمدفوع 500 مليون دولار أمريكي موزع على 100 ألف سهم بقيمة اسمية 5 آلاف دولار

أمريكي للسهم الواحد. ويبلغ عدد المساهمين في رأسمال البرنامج 50 مساهماً يمثلون عدداً من المؤسسات العربية المشتركة والبنوك المركزية والمصارف التجارية العربية والعربية الأجنبية المشتركة، ويتصدر قائمة المساهمين كل من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، اللذان يملكان 54,810 سهماً و 21,924 سهماً على التوالي.

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للبرنامج من الجمعية العمومية، التي تضم المساهمين بجميع فئاتهم ومن مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي الذي يرأسه رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي. ويتكون الجهاز التنفيذي من ثلاث إدارات رئيسية: تطوير وتنمية التجارة، عمليات التمويل والائتمان، المالية والإدارية.

خصائص البرنامج

من أهم السمات والخصائص التي تميز برنامج تمويل التجارة العربية ما يلي:

- البرنامج مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة في مجال تمويل التجارة تهدف إلى المساهمة في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرات التنافسية للمصدر العربي.
- يتيح البرنامج التمويل للمصدرين وللمستوردين للسلع العربية المؤهلة ويسعى إلى المساهمة في إيجاد فرص جديدة للمتاجرة في السلع ذات المنشأ العربي. كما ويتيح البرنامج التمويل للسلع الرأسمالية غير عربية المنشأ واللازمة للأنشطة الإنتاجية في الدول العربية.
- يوفر البرنامج التمويل للتجارة العربية بأسعار وشروط ميسرة وتنافسية.
- للبرنامج، بوصفه مؤسسة عربية متخصصة، قدرة أكبر على التنسيق والتعاون مع مؤسسات التمويل والضمان الإقليمية والمحلية لتوفير التمويل والغطاء التأميني اللازم للعمليات التجارية بشروط وتكلفة معقولة.
- يسعى البرنامج إلى توفير الموارد اللازمة لتعزيز قدرة المصارف التجارية المعتمدة كوكالات وطنية على تقديم التسهيلات إلى عملائها من المصدرين والمستوردين لتمويل نشاطهم في مجال التجارة العربية.
- يتمتع البرنامج بقاعدة عريضة من المساهمين، تضم المؤسسات المالية المصرفية العربية الحكومية والخاصة والمشتركة. ويتيح هذا التكوين خلق إطار جامع لحشد الطاقات وتنسيق الجهود وتحقيق درجة عالية من التعاون لخدمة أهداف تنمية التجارة العربية.
- بجانب التمويل، يعمل البرنامج على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات الأخرى والمتصلة بتنمية التجارة الخارجية والتي تتمثل في توفير المعلومات عن الأسواق العربية وفرص المتاجرة فيها والمتعاملين في التجارة العربية وكذلك ترويج التجارة في إطار لقاءات المصدرين والمستوردين العرب. العربية وكذلك ترويج التجارة في إطار لقاءات المصدرين والمستوردين العرب.

تطورات التجارة العربية

تأثرت التجارة العربية في عام 2009 بالتراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية، فقد أدى انكماش الطلب على النفط وتراجع أسعاره العالمية إلى انخفاض قيمة الصادرات العربية بوجه عام. كما تراجعت أيضاً الواردات العربية متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي في غالبية الدول العربية.

التجارة الخارجية للدول العربية

تراجعت قيمة الصادرات العربية الإجمالية بصورة حادة في عام 2009 حيث بلغت حوالي 726 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع 1068 مليار دولار أمريكي في عام 2008 أي بنسبة انخفاض بلغت 32 بالمائة. وتراجع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتصل إلى 5.9 في المائة بالمقارنة مع 6.7 بالمائة في العام 2008

الجدول رقم (1)

التجارة الخارجية العربية الإجمالية

2009 - 2005

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي للفترة (2005 - 2009)
	2005	2006	2007	2008	2009	2005	2006	2007	2008	2009	(%)
الصادرات العربية	569.0	692.5	807.4	1.067.8	726.1	38.3	21.7	16.6	32.3	32.0-	23.3
الواردات العربية	350.2	400.8	535.3	705.0	603.3	20.2	14.5	33.6	31.7	14.4-	26.3
الصادرات العالمية	10,434.0	12,100.8	13,768.1	15,962.8	12,348.2	13.5	16.0	13.8	15.9	22.6-	15.2
الواردات العالمية	10,675.4	12,252.7	14,072.1	16,223.9	12,471.0	13.4	14.8	14.8	15.3	23.1-	15.0
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)	55	5.7	5.9	6.7	5.9						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%)	3.3	3.3	3.8	4.3	4.8						

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

وعلى مستوى أداء الصادرات حسب الدول العربية فرادى، تشير بيانات العام 2009 إلى انخفاض صادرات جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي والصومال. وسجلت صادرات الجزائر والكويت أعلى نسبة تراجع بلغت نحو 42 في المائة، وتراوحت نسب انخفاض صادرات بقية الدول العربية المصدرة للنفط بين 39.5 في المائة للسعودية و13.5 في المائة لصادرات قطر.

وسجلت الدول العربية غير النفطية أيضاً تراجعاً في صادراتها حيث بلغ تراجع صادرات المغرب ما نسبته 39.9 في المائة وسجل لبنان نسبة تراجع بلغت 15.2 في المائة.

ويشير ذلك إلى أن الأزمة العالمية أثرت على صادرات الدول العربية النفطية وغير النفطية على حدٍ سواء بالنظر إلى تراجع أسعار النفط والسلع الأولية وأسعار السلع الزراعية بالإضافة إلى تراجع الطلب على السلع المصنعة كالمنتجات الكيماوية والآلات والمعدات والملبوسات.

أما بالنسبة للواردات العربية الإجمالية، فقد سجلت انخفاضاً أيضاً بلغت نسبته 14.4 في المائة حيث بلغت 603 مليار دولار أمريكي في العام 2009 بالمقارنة مع 705 مليار دولار أمريكي في عام 2008. وبالنظر إلى أن تراجع الواردات العربية كان بنسبة أقل من تراجع الصادرات العربية الإجمالية، فقد ارتفع وزن الواردات العربية الإجمالية في الواردات العالمية لتصل إلى 4.8 في المائة في عام 2009 بالمقارنة مع 4.3 في المائة في عام 2008.

أما بالنسبة لواردات الدول العربية فرادى فتشير البيانات إلى انخفاض واردات جميع الدول العربية باستثناء السودان والعراق وجيبوتي. وقد سجلت البحرين أعلى نسبة تراجع في الواردات بلغت 32.5 في المائة. كما سجلت اثنتي عشرة دولة أخرى تراجعاً في وارداتها تراوحت نسبته بين 10.9 في المائة لعمان و28 في المائة للكويت فيما سجلت أربع دول أخرى انخفاضاً في الواردات تراوح بين 0.3 في المائة لليبيا و5.4 في المائة لسورية.

اتجاهات التجارة العربية

تراجعت قيمة التجارة الخارجية العربية في اتجاه جميع الشركاء التجاريين في عام 2009، وأدى ذلك إلى تغيير طفيف في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية. فقد تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي من 17.3 في المائة في العام 2008 إلى 15.8 في المائة في العام 2009. كما تراجعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من 10.5 بالمائة إلى 8.7 بالمائة. وفي المقابل حافظت كل من اليابان والصين على حصتها في الصادرات العربية بنسبة 12.8 في المائة و6.7 في المائة على التوالي في العام 2009.

أهم الشركاء التجاريين للدول العربية في عام 2009

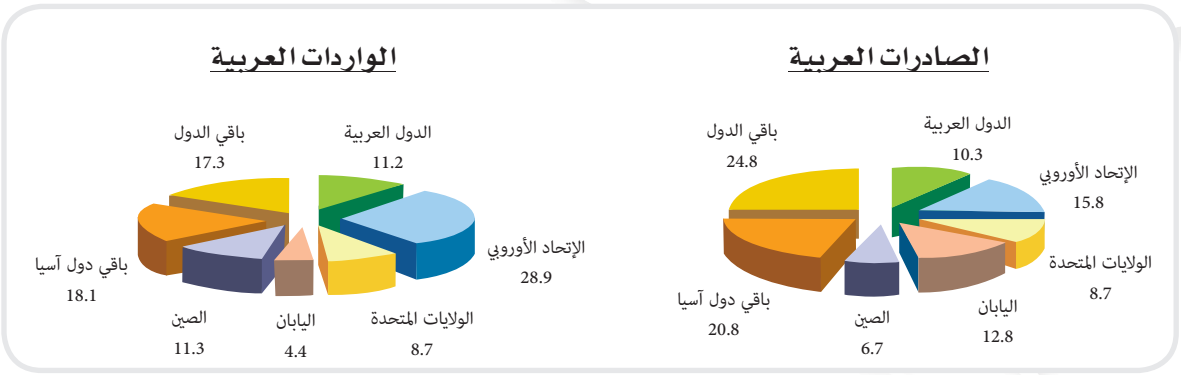

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

أما بالنسبة إلى اتجاه الواردات العربية، فقد تراجعت حصة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي من حوالي 31 في المائة في العام 2008 إلى 28.9 في المائة للعام 2009. كما تراجعت حصة الواردات العربية من اليابان من 5.1 في المائة إلى 4.4 في المائة. وفي المقابل ارتفعت حصة الواردات العربية من باقي دول آسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية من 13.3 في المائة و10.1 في المائة و8.5 في المائة على التوالي في العام 2008 إلى 18.1 في المائة و11.3 في المائة و8.7 في المائة على التوالي في العام 2009.

الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية

تشير الإحصاءات الخاصة بالهيكل السلعي للصادرات العربية مواصلة احتلال الوقود المعدني للمرتبة الأولى في الصادرات بالرغم من انخفاضها من 78 في المائة في العام 2008 إلى 70.8 في المائة في العام 2009. وفي المقابل ارتفعت نسبة المصنوعات من 12.5 في المائة لتصل إلى 16.4 في المائة للعام 2009. وضمن المصنوعات سجلت كل من الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية حصصاً متقاربة في الصادرات العربية بلغت على التوالي 4.5 بالمائة و4.4 بالمائة و4.3 بالمائة. وشكلت مجموعة السلع الزراعية حصة متواضعة بلغت 3.1 في المائة في العام 2009.

أما على صعيد هيكل الواردات، فقد بلغت حصة المصنوعات 60.6 في المائة عام 2009 ومن ضمنها جاءت الآلات ومعدات النقل بحصة بلغت 26 في المائة ثم المصنوعات الأساسية بنسبة 19 في المائة فالمواد الكيماوية بنسبة 7.1 بالمائة. واحتلت الواردات العربية للسلع الزراعية المركز الثاني بحصة بلغت 16 في المائة للعام 2009 ثم الوقود والمعادن بحصة 15.8 في المائة.

شكل الهيكل السلعي عام 2009

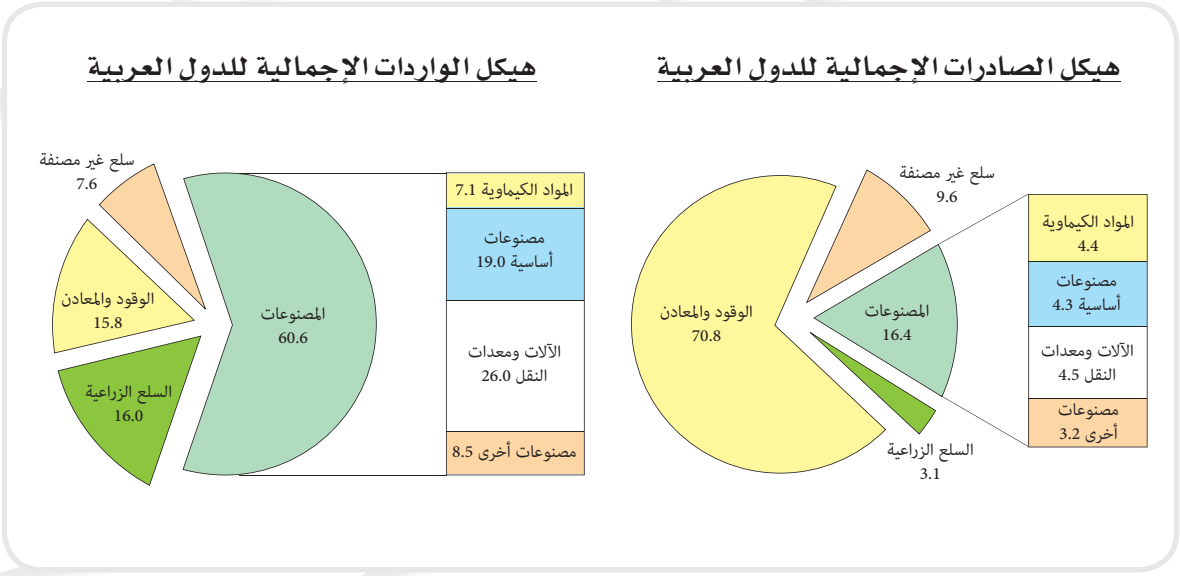

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

التجارة العربية البينية

أدى تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية نتيجة الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية في عام 2009 بنسبة 19.6 في المائة لتبلغ نحو 71.1 مليار دولار أمريكي وذلك مقارنة مع 88.4 مليار دولار أمريكي في العام 2008. كما انخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة 19.7 في المائة لتصل إلى 74.7 مليار دولار أمريكي وسجلت قيمة الواردات أيضاً انخفاضاً بنسبة 19.5 في المائة حيث وصلت إلى 67.5 مليار دولار أمريكي في عام 2009.

الجدول رقم (2)
أداء التجارة البينية العربية
2009 – 2005

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير (%)					معدل التغير السنوي للفترة (2005-2009)
	2005	2006	2007	2008	2009	2005	2006	2007	2008	2009	%
متوسط التجارة البينية العربية (1)	46.2	56.1	67.6	88.4	71.1	36.5	21.5	20.4	30.8	19.6-	24.2
الصادرات البينية العربية	48.3	58.6	71.0	93.0	74.7	33.8	21.5	21.0	31.1	19.7-	24.4
الواردات البينية العربية	44.1	53.6	64.2	83.8	67.5	39.7	21.6	19.8	30.6	19.5-	23.9

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷ 2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

وبخصوص مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية، فقد أدى انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية العربية بنسبة أعلى من انخفاض قيمة الصادرات البينية إلى ارتفاع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3 في المائة في عام 2009 بالمقارنة مع 8.7 في المائة للعام 2008.

أما بالنسبة للواردات فقد انخفضت الواردات الإجمالية بنسبة أقل من انخفاض الواردات البينية الأمر الذي أدى إلى تراجع طفيف في حصة الواردات البينية التي بلغت ما نسبته 11.2 في المائة للعام 2009 بالمقارنة مع 11.9 في العام 2008.

الجدول (3)

مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية

2009 – 2005

(نسبة مئوية)

	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.5	8.5	8.8	8.7	10.3
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	12.6	13.4	12.0	11.9	11.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

وعلى صعيد أداء الصادرات البينية للدول العربية فرادى، فقد سجلت جميع الدول العربية انخفاضاً في صادراتها باستثناء مصر والسودان. وتراوحت نسب الانخفاض بين 0.4 في المائة للأردن و53.2 في المائة بالنسبة لليمن. وفي المقابل سجلت مصر زيادة ملحوظة في صادراتها البينية بنسبة 19.6 في المائة لتبلغ 8.3 مليار دولار أمريكي عام 2009 فيما سجل السودان نسبة زيادة بلغت 14.4 في المائة.

أما بالنسبة للواردات البينية، فقد سجلت جميع الدول العربية انخفاضاً في وارداتها باستثناء الجزائر والعراق. وقد تراوحت نسب التراجع بين 12.7 في المائة للسودان و71 في المائة بالنسبة لجيبوتي. ويعزى ارتفاع واردات الجزائر البينية إلى انضمامها في عام 2008 إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث قامت بإلغاء جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ مع بداية عام 2009.

هذا وفيما يتعلق باتجاهات التجارة العربية البينية، فبوجه عام لا يزال التبادل التجاري البيني في غالبيته بين دول عربية متجاورة. فعلى سبيل المثال تركزت صادرات تونس في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة 47 في المائة والجزائر بنسبة 26 في المائة. وتركزت الصادرات البينية لكل من قطر وعمان في الإمارات بنسب وصلت إلى 75 في المائة و52 في المائة على التوالي. فيما توصلت كل من الإمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر إلى توسيع اتجاهات صادراتها البينية إلى عدد أكبر من الدول العربية.

أما في جانب الواردات، فقد ظل الموقع الجغرافي للدول العربية يمثل العامل الرئيسي في اتجاه الواردات كما هو الحال في الصادرات البينية. حيث تركزت واردات الأردن في دولة مجاورة واحدة هي السعودية بنسبة 55 في المائة. وتركزت واردات البحرين في السعودية بنسبة 84 في المائة وواردات العراق البينية من سورية بنسبة 76 في المائة. وتعتبر الإمارات ولبنان أكثر الدول العربية تنوعاً في مصادر وارداتهما من الدول العربية.

عمليات التمويل

ملخص نشاط التمويل خلال عام 2010

بلغت قيمة طلبات التمويل التي وردت إلى البرنامج خلال عام 2010 من وكالاته الوطنية في مختلف الدول العربية (754) مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ (780) مليون دولار أمريكي خلال العام 2009. وبلغت قيمة السحوبات من خطوط الائتمان (745) مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ (776) مليون دولار أمريكي خلال العام 2009. كما بلغ رصيد خطوط الائتمان في نهاية العام 2010 (533) مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ (512) مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2009.

خلال عام 2010 تم توقيع 38 اتفاقية خط ائتمان بقيمة إجمالية بلغت (921) مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ (708) مليون دولار أمريكي خلال العام 2009، وقد توزعت هذه الخطوط للعام 2010 بين خطوط ائتمان غير معززة بقيمة (893) مليون دولار أمريكي، واتفاقية مرابحة رئيسية قيمتها (3) مليون دولار أمريكي وزيادة لمبلغ اتفاقيتي خطي ائتمان غير معززين بمبلغ (25) مليون دولار أمريكي، وقد تم توقيع هذه الاتفاقيات مع كل من وزارة المالية

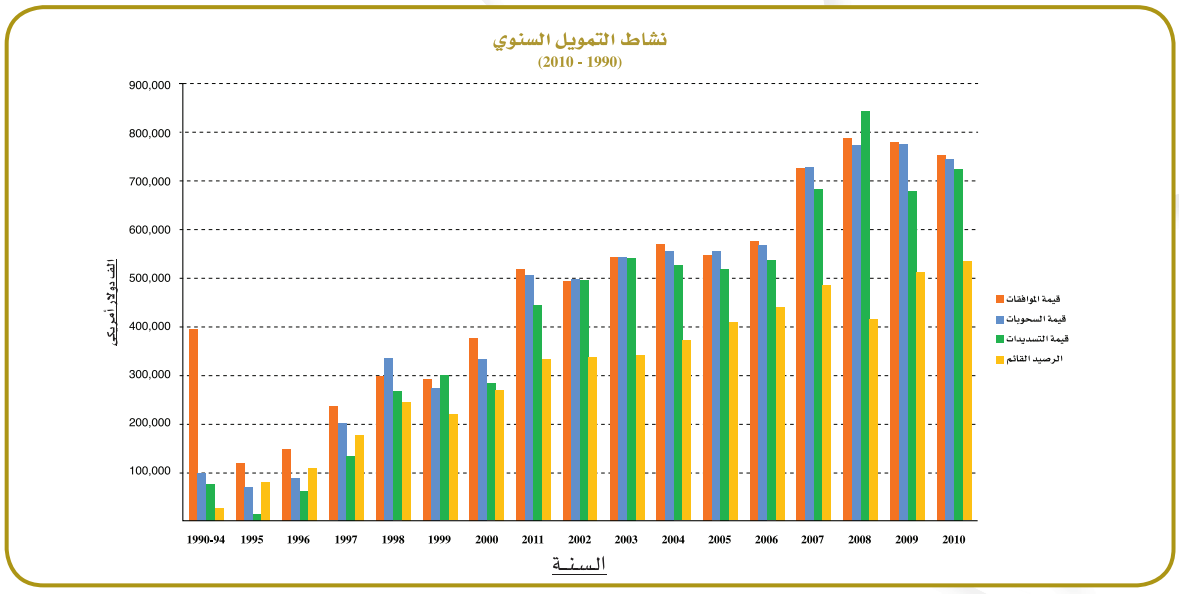

وبنك الإسكان للتجارة والتمويل والبنك التجاري الأردني والبنك الأهلي الأردني، المملكة الأردنية الهاشمية؛ بنك دبي التجاري وبنك الإمارات دبي الوطني والبنك الأهلي الكويتي – دبي وبنك المشرق وبنك الإتحاد الوطني، دولة الإمارات العربية المتحدة؛ الشركة العربية للاستثمارات البترولية، المملكة العربية السعودية؛ البنك الأهلي الكويتي، دولة الكويت؛ بنك عوده – مجموعة عوده سرادار وبنك بيروت والبلاد العربية والبنك اللبناني الكندي وفرست ناشونال بنك وبنك بيمو وبنك بيروت والاعتماد اللبناني والبنك اللبناني الفرنسي وفرنسبنك وبنك البحر المتوسط وبنك بيبلوس، الجمهورية اللبنانية؛ البنك التجاري الدولي – مصر والبنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري وبنك القاهرة والبنك المصري لتنمية الصادرات، جمهورية مصر العربية؛ بنك بيبلوس – سورية، الجمهورية العربية السورية؛ بنك صُحار وبنك مسقط، سلطنة عُمان؛ البنك الأهلي، دولة قطر؛ بنك بيبلوس – أفريقيا (اتفاقية مرابحة رئيسية)، جمهورية السودان؛ وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية؛ بنك البحرين الوطني والبنك الأهلي المتحد والشركة العربية للاستثمار (مصرف قطاع جملة)، مملكة البحرين؛ البنك المركزي الموريتاني، الجمهورية الإسلامية الموريتانية؛ اتحاد المصارف العربية الفرنسية – يوباف، فرنسا.

هذا وقد شمل تمويل البرنامج السلع التالية:

- **سلع استهلاكية**: منتجات غذائية، سكر أبيض، أرز، كتب وقرطاسية، مجوهرات، البسة، مستلزمات طبية، مفروشات ومنتجات قطنية ومشتقات بترولية.
- **سلع وسيطة**: منتجات بتروكيماوية، منتجات المنيوم وحديد وصلب، منتجات كيماوية، قضبان نحاس، مواد بناء، مواد تغليف، ألواح زجاج، ألواح كرتون، عبوات زجاجية، أصباغ.
- **مواد خام**: قطن، فوسفات، أسمدة عضوية، بترول خام.
- **سلع انتاجية ورأسمالية**: معدات وبيوت زراعية، معدات مصانع، محولات كهربائية، غسالات كهربائية.

النشاط التراكمي

منذ أن باشر البرنامج نشاطه في مطلع عام 1991 وحتى نهاية عام 2010 بلغ مجموع قيمة طلبات التمويل 8,581 مليون دولار أمريكي من صفقات تجارية قيمتها 10,722 مليون دولار أمريكي. وقد وافق البرنامج على تمويل ما قيمته 8,154 مليون دولار أمريكي. كما تم توقيع (560) اتفاقية خط ائتمان غير معزز ومرابحات بلغت قيمتها الإجمالية 8,027 مليون دولار أمريكي وقد تم سحب مبلغ 7,651 مليون دولار أمريكي مقابلها، وسدد مبلغ 7,117 مليون دولار أمريكي.

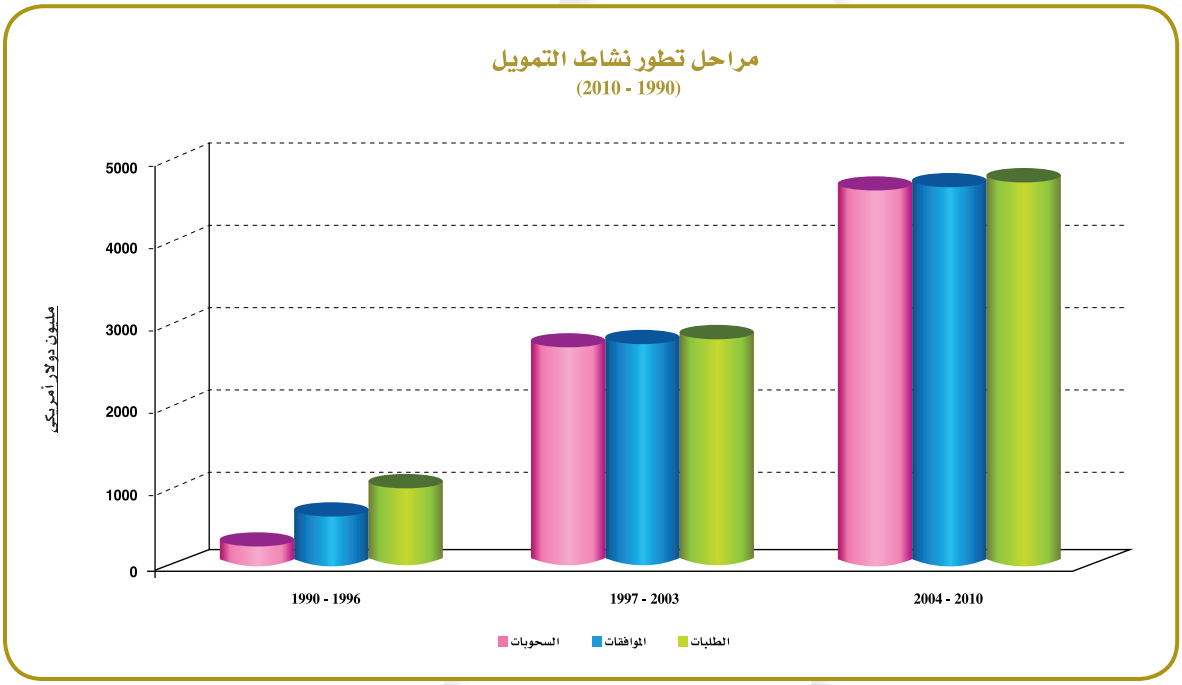

الوكالات الوطنية

لقد واصل البرنامج تعاونه مع الوكالات الوطنية المعتمدة بغرض إيصال خدماته للمتعاملين في التجارة العربية، وفي إطار خططه لتوسيع آليات عمله للاستفادة منها في كافة الدول العربية وبعض الدول الأجنبية، فقد تم خلال عام 2010 تسمية سبعة وكالات وطنية جديدة في ثلاث دول عربية وهي:

- مصرف الجمهورية – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
- ستاندرد تشارترد بنك وبنك نور الإسلامي – دولة الإمارات العربية المتحدة
- بنك الشمال الإسلامي، البنك السعودي السوداني ، البنك العربي السوداني وبنك تنمية الصادرات (السودان) – جمهورية السودان

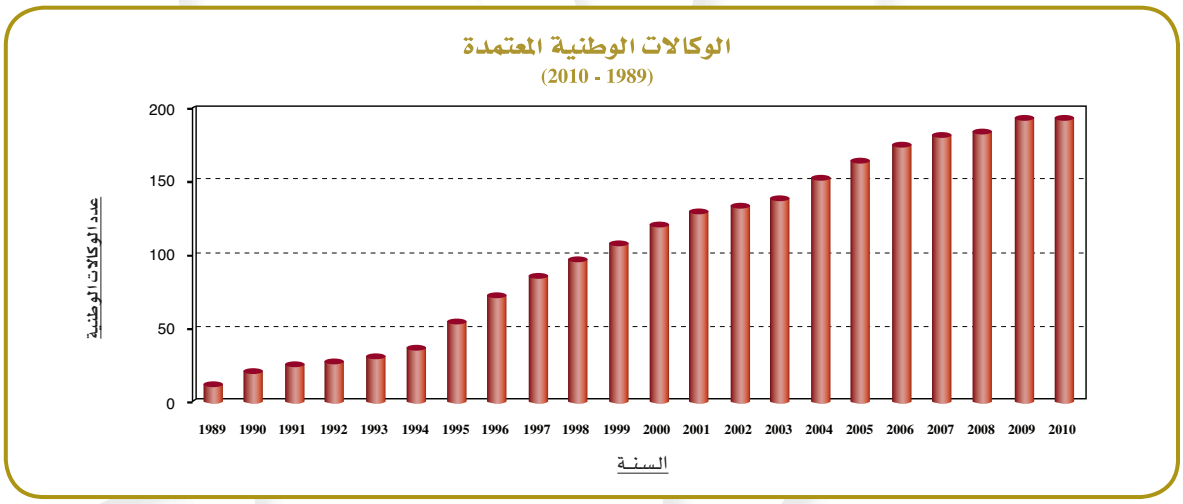

وبذلك أصبح عدد الوكالات الوطنية المعتمدة للبرنامج بنهاية عام 2010 (199) وكالة وطنية – منتشرة في تسعة عشر دولة عربية وخمس دول أجنبية.

نشاط البرنامج في مجال الخدمات التجارية الأخرى

ضمن جهوده المبذولة لتنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج والمصدر العربي، حرص برنامج تمويل التجارة العربية منذ بداية نشاطه على إنشاء شبكة معلومات التجارة العربية بهدف توفير المعلومات الآنية والموثوقة للمتعاملين والمهتمين في قطاع التجارة والأعمال بالدول العربية. وفي هذا الإطار، استكمل البرنامج بناء المركز الرئيسي للشبكة في مقره وربطه بـ 33 نقطة ارتباط منتشرة في جميع الدول العربية (باستثناء الصومال والعراق) بغرض إيصال خدمات الشبكة إلى كافة المهتمين والمتعاملين بالتجارة العربية على المستوى الإقليمي للدول العربية. وتتمثل أهم خدمات شبكة معلومات التجارة العربية بتوفير المعلومات عن الأسواق العربية وسبل النفاذ إليها، بجانب فرص المتاجرة وعناوين المتعاملين بالتجارة العربية من مصدرين ومستوردين ومصنعين بالإضافة إلى خدمات معلوماتية متفرقة أخرى. ويؤمن البرنامج خدمات الشبكة إلى المهتمين والمستفيدين منها من خلال موقعه على شبكة الإنترنت على العنوان www.atfp.org.ae بالإضافة إلى وسائل الاتصالات المتاحة والتي تختلف باختلاف توفرها في جميع الدول العربية من فاكس وهاتف وبريد عادي وبريد إلكتروني، وذلك لاهتمام البرنامج بضرورة إبقاء الشبكة دليلاً آنياً إلى الأسواق العربية.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار حرصه على زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية، يقوم البرنامج بالترويج للتجارة العربية من خلال تنظيم لقاءات للمصدرين والمستوردين العرب العاملين في قطاعات محددة وواعدة. وتعتمد لقاءات المصدرين والمستوردين على إجراء مطابقة لاهتمامات الشركات المصدرة والمستوردة العاملة في قطاع معين، ومن ثم ترتيب لقاءات ثنائية لبحث إمكانية التبادل التجاري والاستثماري فيما بينها بالإضافة إلى دراسة إمكانيات إنشاء تعاون تجاري إقليمي متواصل في مجال التجارة والتسويق، والتعرف على فرص التمويل وضمان الصادرات والاستثمارات المتاحة من خلال مشاركة الوكالات الوطنية المتعمدة للبرنامج ومؤسسات التمويل والضمان العربية والإقليمية في تلك اللقاءات.

ويتم اختيار القطاعات ذات الأهمية للمصدرين والمستوردين، بناء على تحليل التدفق التجاري بين الدول العربية وتقييم مسوحات العرض والطلب لمعرفة القطاعات الواعدة والقابلة للتنمية وزيادة التبادل التجاري فيها. وبناء عليه، تم في مرحلة سابقة اختيار قطاعات مختلفة تمثلت في قطاع النسيج، وقطاع الصناعات الغذائية، وقطاع الصناعات المعدنية، وقطاع الصناعات الدوائية،وقطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وقطاع مواد البناء، وقطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي وأخيراً قطاع الأثاث ومستلزماته.

نشاط معلومات التجارة

استمر البرنامج خلال العام 2010 بتحديث قواعد بيانات شبكة معلومات التجارة العربية المتاحة آنياً من خلال موقعه على شبكة الإنترنت. وفي هذا الصدد، قام البرنامج بتحديث بيانات 1400 مؤسسة تعمل في مجال التصدير والاستيراد والتصنيع في مصر والسعودية وتونس بالإضافة إلى إثراء قواعد بيانات الشبكة بعدد 150 فرصة تجارية متاحة آنياً.

ومن جهة أخرى، قام البرنامج بتحميل الموقع بالمعلومات المحدثة الخاصة عن السوق Market Profile لكل من مملكة البحرين والجزائر والسودان وسورية وتونس وذلك بالتعاون مع نقاط ارتباط الشبكة في الدول المعنية.

أما فيما يتعلق بملف إحصاءات التجارة الخارجية للدول العربية، قام البرنامج بتحديث ملفات إحصاءات التجارة الخارجية للدول العربية المتوفرة في قواعد بيانات الشبكة والمستقاة من البيانات التي يصدرها صندوق النقد العربي لسلسلة الأعوام 1997 – 2007 وكذلك المتوفرة من جانب مركز التجارة الدولية لسلسلة الأعوام 2005 – 2009.

نشاط ترويج التجارة

واصل البرنامج خلال العام 2010 جهوده في تنفيذ نشاطات متعددة تهدف إلى التعريف بخدماته المتاحة للمصدر والمستورد العربي والعمل على ترويج التجارة في السلع العربية. وفي هذا الإطار، فقد شارك البرنامج في عدد من ورش العمل والندوات وتواصل مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية المتعاملة في تمويل وترويج التجارة وذلك لتأطير وتفعيل التعاون معها بهدف استفادة المتعاملين في التجارة العربية من الموارد والخدمات التي يتيحها تحقيقاً لأهدافه والمساهمة في تنمية التجارة العربية.

وعلى صعيد ترويج التجارة العربية، نظم البرنامج لقاء المصدرين والمستوردين العاملين في مجال المواد الغذائية خلال الفترة 19 – 20 مايو 2010 في بيروت بالجمهورية اللبنانية بالتعاون مع مركز معلومات التجارة في وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان. وشارك في اللقاء 66 شركة ومؤسسة عربية تعمل في مجال المنتجات الزراعية والغذائية بالإضافة إلى 6 وكالات وطنية و16 جهة متعاونة. ويعتبر هذا اللقاء الرابع من نوعه في ذاك المجال والسابع عشر في سلسلة لقاءات المصدرين والمستوردين التي ينظمها البرنامج على المستوى الإقليمي للدول العربية.

وعقدت الشركات ما يقارب نحو 726 لقاءاً ثنائياً خلال يومي اللقاء تم تنظيمها من جانب البرنامج بناء على تطابق اهتمامات المشاركين الأمر الذي مهد للمشاركين بحث إمكانية التبادل التجاري فيما بينهم. وفي هذا الإطار قامت البنوك المشاركة بالتعريف بخدماتها التمويلية وتسهيلاتها المتاحة لتمويل الصفقات التي قد يتم التوصل إليها.

وفيما يتعلق بالندوات والاجتماعات وورشات العمل التي نظمها أو شارك فيها البرنامج بدولة المقر وخارجها وذلك للتعريف بخدماته في مجال التمويل والأنشطة الأخرى، فقد نظم البرنامج ندوات تعريفية في دمشق بالتعاون مع هيئة تنمية وترويج الصادرات، وفي الخرطوم بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان المركزي واتحاد أصحاب العمل السوداني، وفي طرابلس برعاية مصرف ليبيا المركزي على هامش اجتماع محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. هذا وشارك البرنامج بالدوحة في المنتدى الصناعي العربي الدولي، وفي ورشة عمل حول أفضل الممارسات الدولية المتبعة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجيات الإدارة التي عقدتها وزارة المالية بدولة المقر وبالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، كما شارك في القاهرة بالمؤتمر العربي الأول للاستثمار الزراعي والغذائي الذي نظمته الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، بالإضافة إلى مشاركته في ملتقى دعم المصدرين الثاني الذي نظمته مؤسسة دبي لتنمية الصادرات في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين والبيانات المالية المدققة

- تقرير مدققي الحسابات إلى المساهمين ____ 21
- بيان المركز المالي ____ 22
- بيان الدخل ____ 23
- بيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين ____ 24
- بيان التدفقات النقدية ____ 25
- إيضاحات حول البيانات المالية ____ 26 - 35

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد
فرع أبوظبي
ص.ب: ٧٦١٣
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

تليفون ٨٠٠ ٤٠١٤ (٢) ٩٧١+
فاكس ٦٣٢٧٦١٢ (٢) ٩٧١+
إنترنت: www.ae-kpmg.com

تقرير مدققي الحسابات
السادة المساهمين
برنامج تمويل التجارة العربية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لـ برنامج تمويل التجارة العربية ("البرنامج") والتي تشتمل على بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2010 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة حول البيانات المالية
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وإعداد نظام رقابة داخلي كما تراه الإدارة مناسباً لإمكان إعداد البيانات المالية بصورة تكون خالية من الأخطاء المادية الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات
تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وتقتضي هذه المعايير الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة ، وأن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية الجوهرية.
وتتضمن أعمال التدقيق تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والايضاحات في البيانات المالية. وتعتمد الاجراءات التي نقوم باختيارها على تقديرنا ، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية جوهرية في البيانات المالية سواء تلك الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر ، نضع في الاعتبار الرقابة الداخلية لإعداد وتقديم البيانات المالية بشكل عادل ، وذلك لتصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف الراهنة ، و ليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للبرنامج. وتتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة المبادىء المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المستخدمة من قبل الادارة بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية بصورة عامة.

هذا ونعتقد أن الأدلة التدقيقية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا.

الـــــرأي
برأينا ، إن هذه البيانات المالية تعبر بصورة عادلة ، من كافة النواحي المادية ، عن المركز المالي للبرنامج كما في 31 ديسمبر 2010، وكذلك أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى
نؤكد بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات الضرورية لتدقيقنا، وأن البرنامج قد احتفظ بسجلات مالية منتظمة. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 مخالفات للنظام الأساسي للبرنامج على وجه قد يكون له تأثير مادي على نتائج عمليات البرنامج أو مركزه المالي.

منذر الدجاني
رقم التسجيل: 268

2 مارس 2011

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، عضو في شبكة كي بي إم جي للشركات الأعضاء المستقلة التابعة
لشركة كي بي إم جي انترناشيونال، شركة تعاونية سويسرية. كافة الحقوق محفوظة

بيان المركز المالي
31 كـانون الأول (ديسمبر) 2010

	إيضاح	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
الموجـــودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		784	1,247
ودائع لدى البنوك		134,301	110,275
استثمارات مالية	3	124,737	176,158
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	4	6,968	8,821
خطوط الائتمان	5	533,348	512,100
موجودات ثابتة		25	43
مجموع الموجودات		800,163	808,644
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
حسابات دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	6	6,477	27,515
حقوق المساهمين			
رأس المال	8	500,000	500,000
أسهم خزينة	8	(7,425)	(7,925)
علاوة إصدار أسهم	8	3,968	3,669
الاحتياطيات	8	263,751	250,723
أرباح غير موزعة	8	33,392	34,662
مجموع حقوق المساهمين		793,686	781,129
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		800,163	808,644

د. جاســـم المناعـــي
الرئيس التنفيذي رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2 آذار (مارس) 2011.

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 14 المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

	إيضاح	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
الدخل			
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		6,821	8,755
فوائد على الودائع لدى البنوك		3,236	6,012
إيرادات الاستثمارات المالية	10	3,809	828
إيرادات أخرى		23	11
		13,889	15,606
المصاريف			
مصاريف الإدارة والعاملين	11	2,458	2,474
مصاريف عمومية وإدارية		444	498
رسوم خدمات إدارية واستشارية واستشارات	11	497	556
		3,399	3,528
صافي الدخل للسنة		10,490	12,078

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 14 المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيانات الدخل الشامل والتغييرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

	عدد الأسهم المصدرة	عدد أسهم الخزينة	رأس المال المصدر والمدفوع	أسهم خزينة	علاوة إصدار أسهم	احتياطي خاص	احتياطي عام	فرق إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع	أرباح غير موزعة	المجموع
					ألف دولار أمريكي					
2009										
الدخل الشامل										
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	12,078	12,078
التغيير غير المحقق من إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	7,551	-	7,551
إجمالي الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	**7,551**	**12,078**	**19,629**
التغييرات في حقوق المساهمين										
كما في 2009/1/1	100000	(1585)	500,000	(7,925)	3,669	68,868	181,899	(13,735)	36,105	768,881
توزيع أرباح نقداً تخص عام 2008	-	-	-	-	-	-	-	-	(7,381)	(7,381)
المحول إلى الاحتياطي العام تخص عام 2008	-	-	-	-	-	-	3,724	-	(3,724)	-
المحول إلى الاحتياطي الخاص	-	-	-	-	-	1,208	-	-	(1,208)	-
المحول إلى الاحتياطي العام	-	-	-	-	-	-	1,208	-	(1,208)	-
كما في 2009/12/31	**100000**	**(1585)**	**500,000**	**(7,925)**	**3,669**	**70,076**	**186,831**	**(6,184)**	**34,662**	**781,129**
2010										
الدخل الشامل										
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	10,490	10,490
التغيير غير المحقق من إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	6,189	-	6,189
إجمالي الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	6,189	10,490	16,679
التغييرات في حقوق المساهمين										
كما في 2010/1/1	100000	(1585)	500,000	(7,925)	3,669	70,076	186,831	(6,184)	34,662	781,129
إعادة إصدار أسهم خزينة		100		500	299					799
توزيع أرباح نقداً تخص عام 2009	-	-	-	-	-	-	-	-	(4,921)	(4,921)
المحول إلى الاحتياطي العام تخص عام 2009	-	-	-	-	-	-	4,741	-	(4,741)	-
المحول إلى الاحتياطي الخاص	-	-	-	-	-	1,049	-	-	(1,049)	-
المحول إلى الاحتياطي العام	-	-	-	-	-	-	1,049	-	(1,049)	-
كما في 2010/12/31	**100000**	**(1485)**	**500,000**	**(7,425)**	**3,968**	**71,125**	**192,621**	**5**	**33,392**	**793,686**

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 14 المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كـانون الأول (ديسمبر) 2010

	إيضاح	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
نشاطات العمليات:			
صافي الدخل للسنة		10,490	12,078
معدل بما يلي:			
الاستهلاك		21	50
إيرادات الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها		(3,439)	(3,487)
إيرادات فوائد الاستثمارات المتاحة للبيع		(1,511)	(1,449)
خسائر التعامل بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع		1,150	4,135
إطفاء العلاوة على الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها		(1,117)	1,047
الدخل من العمليات قبل احتساب التغيرات في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات		5,594	12,374
سحوبات على خطوط الائتمان		(744,694)	(775,974)
تسديدات خطوط الائتمان		723,446	679,535
النقص (الزيادة) في الودائع لدى البنوك التي تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع		44,578	(33,624)
النقص (الزيادة) في الفوائد المستحقة وحسابات مدينة أخرى		3,611	(1,704)
(النقص) الزيادة في الدائنين والمبالغ المستحقة الدفع		(23,646)	24,441
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) العمليات		8,889	(94,952)
نشاطات الاستثمار			
إيرادات محصلة على الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها		4,726	2,521
شراء الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها		(9,445)	(93,195)
استحقاق الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها		30,376	103,000
إيرادات محصلة من الاستثمارات المتاحة للبيع		1,074	1,362
صافي المبالغ المحصلة من التعامل بالاستثمارات المتاحة للبيع		36,646	17,297
شراء موجودات ثابتة		(3)	(7)
صافي النقد الناتج من نشاطات الاستثمار		63,374	30,978
نشاطات التمويل			
إعادة إصدار أسهم خزينة		799	-
أرباح موزعة		(4,921)	(7,381)
صافي النقد المستخدم في نشاطات التمويل		(4,122)	(7,381)
صافي الزيادة (النقص) في النقد والبنود المماثلة للنقد		68,141	(71,355)
النقد والبنود المماثلة للنقد في بداية السنة		27,448	98,803
النقد والبنود المماثلة للنقد في نهاية السنة	9	95,589	27,448

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 14 المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

1 التأسيس الأهداف والنشاط

تم تأسيس برنامج تمويل التجارة العربية من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989. تبلغ نسبة مساهمة صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 56% و 22%، من رأس المال المصدر والمدفوع، على التوالي. يهدف البرنامج إلى تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفيـــر التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين في الدول الأعضاء من خلال وكالات وطنيـــة يتم تعيينها من قبل المصرف المركزي أو الجهة المختصة في الدول العربية. يتخذ البرنامج مقراً له في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية بما في ذلك معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومتوافقة مع تلك المستخدمة في السنوات السابقة.

أ) العرف المحاسبـــــي

تعد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا العقود الآجلة للعملات الأجنبية ومحفظة السندات والأوراق المالية ضمن الاستثمارات المالية المتاحة للبيع التي تقيم على أساس سعر السوق، والاستثمارات المالية في صناديق الاستثمارات البديلة والتي تقيم على أساس صافي قيمة الموجودات.

وتشتمل البيانات المالية على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة ضمن الموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات، وتخضع التقديرات والافتراضات لمراجعة دورية ويتم الاعتراف بنتائجها اعتباراً من الفترة التي تتم فيها المراجعة.

وقد أعدت هذه البيانات بالدولار الأمريكي، عملة التعامل في البرنامج.

ب) الاستثمارات المالية

يتم قيد عمليات بيع وشراء الاستثمارات المالية وتصنيفها حسب الفئات المختلفة وفقا لتاريخ التعامل.

تقيم الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً لطبيعتها، إذ تقييم محفظة السندات والأوراق المالية بسعر السوق، وتقيم محفظة صناديق الاستثمارات البديلة بصافي قيمة الموجودات. وتدرج فروقات التقييم في حساب "فرق إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع" ضمن حقوق المساهمين. كما ويتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات البيع لتلك الاستثمارات أو أي انخفاض دائم في قيمتها، في بيان الدخل.

تقيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وفقاً لصافي قيمة الموجودات والذي يمثل القيمة العادلة. ويدرج التغيير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل.

تقيم الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها، بسعر التكلفة معدلاً بالعلاوة أو الخصم ناقص المخصص لأي انخفاض دائم في القيمة. يتم إطفاء العلاوة أو الخصم على مدى فترة الاستحقاق ويتم الاحتساب على أساس "سعر الفائدة الفعلي".

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج) خطوط الائتمان والودائع لدى البنوك والموجودات المالية الأخرى

تمثل خطوط الائتمان رصيد الأموال التي تم دفعها، إلى الوكالات الوطنية في إطار تسهيلات لتمويل عمليات تجارية مؤهلة وفق قواعد وإجراءات واتفاقية خط الائتمان، وتقيد بالتكلفة كما في تاريخ الدفع وتسدد في أقساط وفق جدول بتواريخ محددة ومتفق عليها.

تقيم الودائع لدى البنوك والموجودات المالية الأخرى بالتكلفة، بإعتبارها القيمة العادلة.

د) قيمة الموجودات المالية

تتم مراجعة قيمة الموجودات دورياً لتحديد ما إذا هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمتها، وفي حال وجوده يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها مقابل تلك الموجودات، وإحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض والمتمثلة بالفرق بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة الدفترية، ويتم إدراج الخسارة في بيان الدخل.

هـ) العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملة. تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية المســـجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار التحويل السائدة في ذلك التاريخ. كذلك يتم تقييم العقود الآجلة بالعملات الأجنبية، المبرمة لتغطية الموجودات بالعملات الأجنبية، بأسعار الصرف التي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند دفع تكلفتها.

و) اتفاقيات إعادة شراء الاستثمارات المالية

تبقى الاستثمارات المالية المباعة، بموجب اتفاقيات إعادة الشراء، ضمن الموجودات، حسب طبيعة تصنيفها الأصلي. ويستمر قياسها وفقا للسياسة المحاسبية المتبعة. وتظهر عقود إعادة الشراء ضمن المطلوبات. وتحدد الاتفاقية أسعار الفائدة المعمول بها، ويتم قيد الفوائد على أساس الاستحقاق على مدى فترة المعاملة.

ز) مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين عن فترات خدماتهم المتراكمة وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في البرنامج.

ح) الاستهـــــلاك

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية خلال فترة استخدامها المتوقعة.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ط) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض على أساس مبدأ الاستحقاق، مع الأخذ في الاعتبار الفترة الزمنية والمبلغ وسعر الفائدة.

ي) النقد والبنود المماثلة للنقد

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يمثل بند النقد والبنود المماثلة للنقد الحسابات الجارية وتحت الطلب والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع.

3 استثمارات مالية

	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
استثمارات متاحة للبيع	**124,737**	95,092
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	-	81,066
	124,737	176,158

تشمل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع على محفظة السندات والأوراق المالية ومحفظة صناديق الاستثمارات البديلة. وفي إطار التوجه لإدارة الاستثمارات المالية بشكل يمنح المرونة في توفير الأموال عند الحاجة لمواجهة الارتفاع في الطلب المتوقع في نشاط تمويل التجارة، النشاط الأساسي للبرنامج، تم إعادة تصنيف كامل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها وقيمتها 61,738 ألف دولار أمريكي، إلى استثمارات متاحة للبيع بالقيمة العادلة والبالغة 65,319 ألف دولار أمريكي، كما في 1 كانون الأول (ديسمبر) 2010، تاريخ إعادة التصنيف .

بلغت القيمة السوقية للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها (صفر) كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 (2009: 83.71 مليون دولار أمريكي).

4 فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى

	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
فوائد مستحقة القبض	**3,623**	4,652
مصاريف مدفوعة مقدما وحسابات مدينة أخرى	**3,345**	4,169
	6,968	**8,821**

إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

5 خطوط الائتمان

	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	512,100	415,661
المسحوبات	744,694	775,974
	1,256,794	1,191,635
تسديدات	(723,446)	(679,535)
الرصيد في نهاية السنة	533,348	512,100

بلغت قيمة التخصيصات المتعاقد عليها السارية وغير المسحوبة من خطوط الائتمان كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 ما يعادل 3 مليون دولار أمريكي (2009 : 38 ألف دولار أمريكي).

6 حسابات دائنة ومبالغ مستحقة الدفع

	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
حسابات دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	6,063	3,320
مخصص تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة	414	-
اتفاقيات إعادة شراء استثمارات مالية	-	24,195
	6,477	27,515

بلغت القيمة في السوق للاستثمارات المالية الخاضعة لاتفاقيات إعادة شراء استثمارات مالية (صفر) كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 (2009: 25.71 مليون دولار أمريكي).

7 الأموال المدارة

توزعت قيمة الأموال المدارة من قبل مدراء المحافظ الخارجيين، على النحو التالي:

	2010 مليون دولار أمريكي	2009 مليون دولار أمريكي
ودائع لدى البنوك	5	3
استثمارات مالية	93	95
فوائد مستحقة وحسابات أخرى	-	2
	98	100

يتولى صندوق النقد العربي، بالإضافة إلى متابعة أداء المحافظ الخارجية، إدارة الأموال الفائضة عن عمليات التمويل والتي بلغت 163 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 (2009: 170 مليون دولار أمريكي).

8 حقوق المساهمين

يبلغ رأس المال المصرح به 500 مليون دولار أمريكي موزعة على 100,000 سهم بقيمة اسمية 5,000 دولار أمريكي للسهم الواحد. تمثل أسهم الخزينة شراء البرنامج لأسهمه، وفقاً للمادة 48 من النظام الأساسي للبرنامج. وتدرج أسهم الخزينة، التي لم يتم إعادة إصدارها كما في تاريخ الميزانية العمومية بالقيمة الاسمية ولا تستحق توزيعات أرباح عنها.

أعاد البرنامج إصدار 100 سهم إلى مساهم جديد، في 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2010، وحدد سعر السهم الواحد بمبلغ 7,994.93 دولار أمريكي على أساس القيمة الدفترية لصافي موجودات البرنامج كما في 30 أيلول (سبتمبر) 2010. وتمثل علاوة الإصدار الفرق بين القيمة الاسمية المعاد إصدارها وسعر السهم الذي تم تحديده على أساس القيمة الدفترية لصافي موجودات البرنامج كما في تاريخ إعادة الإصدار.

وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي للبرنامج، يتم تحويل ما لا يقل عن 10% من صافي الدخل للسنة إلى الاحتياطي العام.

وفقا لقرار الجمعية العمومية رقم 1996/3 بتاريخ 17 نيسان (ابريل) 1996 يتم تحويل 10% من صافي الدخل للسنة إلى الاحتياطي الخاص، بعد تحويل الحد الأدنى المطلوب إلى الاحتياطي العام. ويتم وقف التحويل متى بلغ رصيد الاحتياطي الخاص 25% من رأسمال البرنامج المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفقاً لقرار الجمعية العمومية، رقم 2010/3 بتاريخ 1 نيسان (إبريل) 2010، تم توزيع حصص أرباح نقدية بمبلغ 4,921 ألف دولار أمريكي (2009: 7,381 ألف دولار أمريكي)، بتاريخ 30 حزيران (يونيو) 2010، على المساهمين المقيدين في سجلات البرنامج كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 على أساس 50 دولار أمريكي للسهم الواحد. كما تم تحويل المتبقي من صافي الأرباح للعام 2009 وقدره 4,741 ألف دولار أمريكي إلى الاحتياطي العام.

9 النقد والبنود المماثلة للنقد

	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	**784**	1,247
ودائع لأجل لدى البنوك	**134,301**	110,275
ودائع لأجل لدى البنوك تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع	**(39,496)**	(84,074)
	95,589	27,448

10 إيرادات الاستثمارات المالية

	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
استثمارات متاحة للبيع	**2,632**	(2,659)
مخصص إنخفاض في القيمة السوقية	**(2,262)**	-
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	**3,439**	3,487
	3,809	828

11 رسوم خدمات إدارية واستشارية واستشارات

بالإضافة إلى ما يقوم به موظفيه البالغ عددهم 25 موظف (2009: 25 موظف)، يستعين البرنامج في نطاق نشاطاته الاعتيادية، بخدمات من قبل صندوق النقد العربي ومدراء محافظ الاستثمار الخارجيين. وتتضمن المصاريف في بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 مبلغ 324 ألف دولار أمريكي مكافآت وتكاليف جهاز الإدارة الرئيسي (2009: 340 ألف دولار أمريكي).

بلغت قيمة الخدمات التي يقدمها صندوق النقد العربي للبرنامج في مجال الاستثمار والإدارة 400 ألف دولار أمريكي (2009: 447 ألف دولار أمريكي). إن الأتعاب وشروط الدفع المتعلقة بهذه الخدمات تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

12 المشتقات المالية

يقوم مدراء محافظ الاستثمار الخارجيين، وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوط اللازمة لتحييد الودائع والاستثمارات المالية بالعملات الأجنبية من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

بلغت قيمة العقود الآجلة للعملات الأجنبية المبرمة لتغطية الودائع والاستثمارات المالية بالعملات الأجنبية 44.60 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 (2009: 69.10 مليون دولار أمريكي).

13 الأدوات المالية

أ) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر البرنامج نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ يسعى البرنامج إلى الحد من هذه المخاطر بإعادة تثبيت أسعار الفائدة على خطوط الائتمان بصورة دورية وباستخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق محافظ السندات الاستثمارية المحتفظ بها لتاريخ استحقاقها والسندات الاستثمارية المتاحة للبيع.

ويوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل نتيجة كل تغير بعدد 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة، على الموجودات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

	التغير في النقاط الاساسية	2010	2009
		ألف دولار أمريكي	
التأثير على حقوق المساهمين	25+	(564)	(430)
	25-	564	430
التأثير على بيان الدخل	25+	1,671	1,559
	25-	(1,671)	(1,559)

13 الأدوات المالية (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان

تمثل القيمة الدفتريـــة المدرجة في البيانات المالية، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتكون الاستثمارات المالية من سندات حكومية وسندات شركات كبرى ذات تصنيف ائتماني من الدرجة العالية واستثمارات بصناديق الاستثمار البديلة. وتتوزع الاستثمارات المالية والودائع لدى البنوك جغرافيا على النحو التالي:

	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
الدول العربية	**104,445**	147,433
أوروبا	**83,298**	113,018
أمريكا الشمالية	**42,577**	12,587
الشرق الأقصى والباسيفيكي	**9,257**	14,136
المنظمات الدولية	**20,245**	506
	259,822	287,680

كما يوفر البرنامج خطوط ائتمان للتمويل اللازم للمصدرين والمستوردين من الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وفقا لأهداف البرنامج المحددة في نظامه الأساسي.

يسعى البرنامج لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة تمويل التجارة من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع المخاطر والملاءة الائتمانية للطرف المقابل. لذلك فإن حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

13 الأدوات المالية (تتمة)

ج) مخاطر السيولة

ليس لدى البرنامج مطلوبات مالية هامة، لذلك لا توجد أية مخاطر تنجم عن الحاجة لتوفير السـيولة للوفاء بتلك الإلتزامات. كما وتتم إدارة الموجودات بالتنوع في مكوناتها وآجالها وأخذ إحتياجات السيولة في الاعتبار، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

يبين التحليل التالي موجودات ومطلوبات البرنامج حسب تواريخ استحقاقاتها:

كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010:

	المجموع	اقل من شهر	من شهر إلى ستة اشهر	من ستة اشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة إستحقاق
	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ ألف دولار أمريكي ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ						
الموجـــودات							
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	784	784	-	-	-	-	-
ودائع لدى البنوك	134,301	53,110	73,568	7,623	-	-	-
استثمارات متاحة للبيع	124,737	124,737	-	-	-	-	-
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	6,968	4,918	1,370	9	-	-	671
خطوط الائتمان	533,348	71,572	323,219	103,456	35,101	-	-
موجودات ثابتة	25	-	-	-	-	-	25
	800,163	255,121	398,157	111,088	35,101	-	696
المطلوبات وحقوق المساهمين							
حسابات دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	6,477	3,944	-	-	-	-	2,533
حقوق المساهمين	793,686	-	-	-	-	-	793,686
	800,163	3,944	-	-	-	-	796,219

13 الأدوات المالية (تتمة)

كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009:

	المجموع	اقل من شهر	من شهر إلى ستة اشهر	من ستة اشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة إستحقاق
	ألف دولار أمريكي						
الموجـــودات							
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	1,247	1,247	-	-	-	-	-
ودائع لدى البنوك	110,275	74,255	29,676	6,344	-	-	-
استثمارات متاحة للبيع	95,092	95,092	-	-	-	-	-
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	81,066	5,000	6,040	12,236	53,810	3,980	-
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	8,821	5,799	2,222	120	-	-	680
خطوط الائتمان	512,100	73,238	304,967	77,880	56,015	-	-
موجودات ثابتة	43	-	-	-	-	-	43
	808,644	254,631	342,905	96,580	109,825	3,980	723
المطلوبات وحقوق المساهمين							
حسابات دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	27,515	25,029	-	-	-	-	2,486
حقوق المساهمين	781,129	-	-	-	-	-	781,129
	808,644	25,029	-	-	-	-	783,615

د) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكل يحقق الهدف الرئيسي للبرنامج وفق ما حدده النظام الأساسي، ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وتوزيع المتبقي على المساهمين على شكل أرباح نقدية. وتتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة تظهر تفاصيلها على الصفحة (2) ضمن بيان المركز المالي.

13 الأدوات المالية (تتمة)

هـــ) مخاطر العمـــلات الأجنبية

يتجنب البرنامج مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي، وتتم تغطية الودائع والاستثمارات المالية بالعملات الأجنبية باستخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

بلغت قيمة العقود الآجلة للعمـــلات الأجنبية المبـــرمة لتغطية الودائع والاستثمارات المالية بالعملات الأجنبـــية 44.60 مليون دولار أمريكي كما في 31 كـــانون الأول (ديسمبـــر) 2010 (2009: 69.10 مليون دولار أمريكـــي).

و) القيم العادلة

القيم العادلة لموجودات ومطلوبات البـــرنامج الماليـــــة تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية. ويتم تحديد القيم العادلة للموجودات المالية عملاً بالسياسة المحاسبية المتبعة وهي على النحو التالي:-

الموجودات	تحديد القيم العادلة
- ودائع لدى البنوك	التكلفة
- الاستثمارات المالية:-	
- الاستثمارات المتاحة للبيع:-	
• محفظة السندات والأوراق المالية	سعر السوق
• محفظة صناديق الاستثمارات البديلة	صافي قيمة الموجودات
- الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة معدلاً بالعلاوة أو الخصم
- خطوط الائتمان	التكلفة
- موجودات مالية أخرى	التكلفة

14 أحداث الفترة اللاحقة

قرر مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة في 2 آذار (مارس) 2011، رفع توصية إلى الاجتماع الثاني والعشرون للجمعية العمومية الذي سينعقد في 31 آذار (مارس) 2011، لتوزيع حصص أرباح على المساهمين المقيدين في سجلات البرنامج كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 على أساس 50 دولار أمريكي للسهم الواحد وتحويل الرصيد المتبقي من الأرباح غير الموزعة كما في 31 كانون الأول 2010 وقدره 28.47 مليون دولار أمريكي إلى الاحتياطي العام.

المساهمون

صندوق النقد العربي	أبوظبي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	الكويت
بنك الجزائر	الجزائر
المؤسسة العربية المصرفية	المنامة
مصرف ليبيا المركزي	طرابلس
البنك المركزي المصري «ممثلا عن مجموعة من البنوك العاملة في مصر»	القاهرة
بنك الخليج الدولي	المنامة
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	الخرطوم
الشركة العربية للاستثمار	الرياض
البنك المركزي اليمني	صنعاء
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	الكويت
المصرف التجاري السوري	دمشق
البنك المركزي التونسي	تونس
بنك المغرب	الرباط
المصرف الليبي الخارجي	طرابلس
مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية	الخرطوم
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	الجزائر
بنك الجزائر الخارجي	الجزائر
البنك الوطني الجزائري	الجزائر
القرض الشعبي الجزائري	الجزائر
بنك التنمية المحلية	الجزائر
مصرف الرشيد	بغداد
مصرف الرافدين	بغداد
بنك الرياض	الرياض
بنك الاتحاد الوطني	أبوظبي
المصرف العربي الدولي	القاهرة
بنك الأردن دبي الإسلامي (وشركاه)	عمان
مجموعة ساميا المالية	الرياض
بنك تونس العالمي	تونس
البنك العربي (فرع أبوظبي)	أبو ظبي
البنك الأهلي التجاري	جدة
البنك الأهلي الكويتي	الكويت
البنك المغربي للتجارة الخارجية	الدار البيضاء
البنك التجاري الكويتي	الكويت
بنك الكويت الوطني	الكويت
البنك الأهلي المتحد	المنامة
البنك العربي الإفريقي الدولي	القاهرة
البنك الشعبي المركزي	الدار البيضاء
بنك الإمارات دبي الوطني	دبي
بنك بيبلوس	بيروت
الاعتماد اللبناني	بيروت
بنك الاستثمار العربي	القاهرة
بنك قطر الوطني	الدوحة
بنك بيروت	بيروت
فرنسبنك	بيروت
بنك عودة	بيروت
كابيتال بنك	عمان
البنك اللبناني للتجارة	بيروت
البنك اللبناني الفرنسي	بيروت
اتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوباف)	باريس

الوكالات الوطنية

المملكة الأردنية الهاشمية	بنك الأردن دبي الإسلامي (سابقاً - بنك الإنماء الصناعي) البنك العربي ش.م.ع. بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) البنك المركزي الأردني بنك الإسكان للتجارة والتمويل بنك الأردن كابيتال بنك البنك الأردني للاستثمار والتمويل البنك الأهلي الأردني ش.م.ع. البنك الأردني الكويتي البنك العقاري المصري العربي البنك التجاري الأردني بنك القاهرة عمان وزارة المالية
الإمارات العربية المتحدة	مصرف الإمارات الصناعي بنك الإمارات دبي الوطني (دمج بين بنك الإمارات وبنك دبي الوطني) بنك الخليج الأول بنك النيلين – (أبوظبي) بنك القاهرة – الإدارة الإقليمية لفروع الخليج بنك المشرق بنك الاتحاد الوطني البنك العربي – فرع أبوظبي بنك أبوظبي التجاري البنك اللبناني للتجارة (فرنسا) – دبي سيتي بنك – دبي البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك. – دبي بنك أبوظبي الوطني مصرف أبوظبي الإسلامي (ش.م.ع) بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع. بنك بارودا بنك الشارقة بنك دبي التجاري بنك نور الإسلامي ستاندرد تشارترد بنك
مملكة البحرين	بنك البحرين الوطني (ش.م.ب) بنك البحرين للتنمية (ش.م.ب) المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) الشركة العربية للاستثمار (ش.م.ب.) – الوحدة المصرفية الخارجية بنك البحرين والكويت (ش.م.ب.) البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب.) بنك الخليج الدولي (ش.م.ب.) بنك الخليج المتحد ش.م.ب المؤسسة المصرفية الدولية ش.م.ب. مجموعة البركة المصرفية بنك البحرين الإسلامي بنك أي سي أي سي أي المحدود – فرع البحرين بنك ايلاف
الجمهورية التونسية	البنك المركزي التونسي الشركة التونسية للبنك بنك تونس العربي الدولي البنك القومي الفلاحي البنك العربي لتونس بنك الأمان بنك الجنوب بنك المؤسسة العربية المصرفية (تونس)

الوكالات الوطنية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الوطني الجزائري بنك الجزائر الخارجي القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية بنك المؤسسة العربية المصرفية (الجزائر)
المملكة العربية السعودية	البنك السعودي للاستثمار بنك الرياض البنك الأهلي التجاري الشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP) بنك الجزيرة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
جمهورية السودان	بنك النيلين بنك أم درمان بنك الثروة الحيوانية البنك السوداني الفرنسي مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بنك الاستثمار المالي بنك العمال الوطني بنك التنمية التعاوني الإسلامي بنك البركة السوداني بنك بيبلوس إفريقيا الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي بنك المال المتحد الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات مصرف السلام – السودان بنك الجزيرة السوداني الأردني بنك الخرطوم بنك السودان المركزي بنك الشمال الإسلامي البنك السعودي السوداني البنك العربي السوداني بنك تنمية الصادرات (السودان)
الجمهورية العربية السورية	المصرف التجاري السوري المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنك بيبلوس سورية ش.م.م. البنك العربي – سورية ش.م. بنك عودة – سورية
الجمهورية العراقية	مصرف الرافدين مصرف الرشيد المصرف العراقي للتجارة المصرف التجاري العراقي (ش.م) مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية
سلطنة عمـان	البنك الوطني العماني (ش.م.ع.ع) بنك التنمية العماني (ش.م.ع.ع) بنك مسقط (ش.م.ع.ع) بنك ظفار (ش.م.ع.ع.) بنك عمان الدولي (ش.م.ع.ع.) بنك عمان العربي (ش.م.ع.ع) بنك صحار (ش.م.ع.ع.) البنك الأهلي (ش.م.ع.ع.)

الوكالات الوطنية

دولة قطر

البنك الأهلي
البنك التجاري القطري
بنك الدوحة
بنك قطر للتنمية
بنك قطر الوطني
مصرف قطر الإسلامي
بنك قطر الدولي الإسلامي

دولة الكويت

بنك الخليج
بنك الكويت الوطني
البنك التجاري الكويتي
البنك الأهلي المتحد – الكويت
بنك برقان
البنك الأهلي الكويتي
بنك بوبيان
بنك الكويت الدولي

الجمهورية اللبنانية

الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
بنك بيبلوس ش.م.ل.
فرنسبنك ش.م.ل.
بنك بيروت ش.م.ل.
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.
بنك عوده ش.م.ل. – مجموعة عوده سرادار
بنك لبنان والخليج ش.م.ل.
فرست ناشونال بنك ش.م.ل.
جمال ترست بنك ش.م.ل.
المصرف التجاري السوري اللبناني ش.م.ل.
مصرف لبنان
وزارة المالية
بنك إنتركونتنتال لبنان ش.م.ل.
بنك بيمو ش.م.ل.
بنك سوسيته جنرال في لبنان
البنك اللبناني الكندي ش.م.ل.
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
الإعتماد المصرفي ش.م.ل.
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
بيت التمويل العربي ش.م.ل.
البنك الإسلامي اللبناني ش.م.ل.
بنك الشرق الأوسط وأفريقيا ش.م.ل.
سيتي بنك لبنان

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

المصرف الليبي الخارجي
مصرف التجارة والتنمية
المصرف الزراعي
مصرف الجمهورية

الوكالات الوطنية

جمهورية مصر العربية	البنك المصري لتنمية الصادرات بنك مصر البنك الأهلي المصري بنك الإسكندرية بنك مصر إيران للتنمية البنك التجاري الدولي (مصر) بنك المؤسسة العربية المصرفية (مصر) البنك الأهلي سوسيته جنرال بنك الاستثمار العربي البنك الأهلي المتحد - مصر البنك الوطني للتنمية بنك قناة السويس بنك القاهرة بنك الشركة المصرفية العربية الدولية البنك العربي الإفريقي الدولي البنك الوطني المصري البنك المركزي المصري بيت التمويل المصري السعودي بنك عودة بنك الإتحاد الوطني – مصر المصرف العربي الدولي
المملكة المغربية	البنك المغربي للتجارة الخارجية البنك الشعبي المركزي التجاري وفا بنك وزارة الاقتصاد والمالية الشركة المغربية للأبناك
جمهورية موريتانيا الإسلامية	البنك الموريتاني للتجارة الدولية البنك الوطني لموريتانيا بنك موريتانيا العام للاستثمار والتجارة بنك التجارة والصناعة بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي بنك الأمانة للتنمية والإسكان البنك المركزي الموريتاني
الجمهورية اليمنية	البنك اليمني للإنشاء والتعمير البنك التجاري اليمني بنك اليمن الدولي البنك العربي ش.م.ع بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار بنك التضامن الإسلامي الدولي
فلسطين	بنك الاستثمار الفلسطيني بنك القدس للاستثمار والتنمية البنك العربي المحدود المؤسسة المصرفية الفلسطينية

البنوك العربية الأجنبية المشتركة

فرنسا	يوباف – اتحاد المصارف العربية الفرنسية
مالطا	First International Merchant Bank p.l.c.
المملكة المتحدة	البنك التجاري العربي البريطاني البنك الأردني الدولي – المحدود
البرازيل	Banco ABC Brasil S.A.
بلجيكا	بنك بيبلوس أوروبا

التقرير السنوي 2010

www.atfp.org.ae

التقرير السنوي 2010

www.atfp.org.ae